

ظاهرة تناوب الصيغ الصرفية في لغة القرآن الكريم

Alternating morphological formulas phenomenon in the holly Koran's language.

سليم رواق¹

جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

siffoumohamed3@gmail.com

تاريخ الوصول: 2018/11/01 القبول: 2020/11/29 /النشر على الخط: 2020/03/15

Received: 01/11/2018 / Accepted: 29/11/2020 / Published online : 15/03/2020

الملخص

تعنى هذه الدراسة ببيان ظاهرة تناوب الصيغ الصرفية في لغة القرآن الكريم تخصيصاً، وذلك من خلال تناولها عند أحد أعلام علم التفسير المحدثين، الذين أضفوا على منهجهم التفسيري الصبغة اللغوية التي تبرز بشكل جلي وواضح في مؤلفه ذلك هو: "تفسير التحرير والتنوير" لصاحبه العلامة "محمد الطاهر بن عاشور"، فنظراً لشيوع هذه الظاهرة الصرفية في هذا التفسير، فقد ركز البحث على تحليل بعض النماذج المتعلقة بهذه العملية اللغوية الحاصلة بين المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية وبعض أنواع المشتقات الأخرى، مستخدماً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي بدءاً بتوصيف المعاني والمفاهيم المهمة الواردة في البحث، مع إتباع ذلك بدراسة الأمثلة التي تم استقراؤها ومناقشتها.

الكلمات المفتاحية: التناوب، التغاير، فاعل، الصيغة، المعنى الدلالي.

Summary

This study is concerned with the phenomenon of the rotation of the morphological forms in the "the Holy Quran language specifically", when it was dealt with by one of the thinkers of modern interpretation, who added to their interpretive approach the linguistic aspect that emerges clearly in Mohamed Eltahir Ben Ashour's work, "TafsirAttahrirwaAttanwir" "Interpretation of Liberation and Enlightenment", because of the prevalence of this morphological phenomenon in this interpretation, the research focused on the analysis of some models related to this linguistic process between the derivatives of the effectiveness and certain types of other derivatives, using the descriptive method of analysis, starting with characterization of important concepts and meanings in his research, then following this with a study of the inductive, discussed examples.

Keywords : Rotation, heterogeneity, subject, formula, semantic meaning.

¹ المؤلف المرسل: سليم رواق الإيميل : siffoumohamed3@gmail.com

تمهيد

من المقرر عند علماء اللغة أنّ الألفاظ العربية التي تأتي على صيغ مختلفة يوجد بينها صلة معيّنة، عمادها أنّ مفرداتها تشترك في أصول ثلاثية معيّنة، وتشترك في معنى عامّ ثمّ تنفرد كلّ صيغة بمعنى خاصّ بها، وبعبارة أوضح أنّ الألفاظ في العربية يمكن تشكيلها على هيئات مختلفة، كلّ هيئة لها وزن خاصّ، ولها وظيفة خاصّة، وهذه الهيئات وهذه الوظائف تجري داخل المادّة اللغوية الأصل وفق عملية كبرى يصطلح عليها بعملية الاشتقاق.

ومن ذلك المنطلق فإنّ ظاهرة الاشتقاق تعدّ من أبرز الخصائص التمييزية والقضايا الانفرادية التي تمتلكها اللغة العربية، ولكن داخل هذه الظاهرة الكبرى تجري ظواهر فرعية أخرى تعبّر كذلك عن الخصائص التي طالما وضعت العربية في منزلة التفرد والتميّز، هذه الظاهرة الصرفية الفرعية تبرز تلك العلائق المختلفة التي تحدث بين الصيغ الصرفية في التركيب، ويتمّ من خلالها التعبير عن ذلك التباين والاقتران الذي يدور بين تلك الصيغ المتنوعة، وبعبارة أوضح هي ما يصطلح عليه في دائرة علم الصرف بظاهرة التناوب الصيغي، فما معنى هذه الظاهرة في اصطلاح الصرفيين؟، وهل لهذه الظاهرة تأثير في المعنى والتركيب؟، وما مدى احتفاء علماء العربية عامّة بها من خلال تجسيدها نظرياً وتطبيقاً في مؤلفاتهم؟ وكيف استثمرها الطاهر بن عاشور للوصول إلى معاني ودلالات آي الذكر الحكيم؟

1. مفهوم الصيغة

أ - لغة: قال الجوهري (ت 498): "صُغْتُ الشّيءَ أصوغه صوغاً، وهذا صوغ هذا إذا كان على قدره"¹ والصّوغ: ما صيغ، ورجل صوّغ: يصوغ الكلام ويزوره، وهذا الشّيء حسن الصّيغة: حسن العمل"². والصّيغة في المعنى اللّغوي تعني أيضاً: العمل والتّقدير وصيغة القول؛ أي مثاله وصورته، وقد جاء في تاج العروس: "صاغ الشّيء يصوغه صوغاً؛ هيأه على مثال مستقيم وسبكه عليه."³ ومنه يمكن القول أنّ الصّيغة بمفهومها اللّغوي تعني تشكّل الكلمات على هيئات وأبنية متنوّعة تحمل دلالات تتشكّل داخل سياقات مختلفة.

ب - في الاصطلاح:

لقد تعدّدت التعريفات التي تحدّد مفهوم الصّيغة، فمن أبرزها تلك التي تحدّد الصّيغة بأنّها: "ال قالب الذي تُصاغ الكلمات على قياسه."⁴ أو هي الهيئة التي تشترك فيها مجموعة من الألفاظ بعدد من الحروف الأصلية، مع مراعاة ترتيبها، وحركاتها وسكوها، وحروفها الزوائد."⁵

¹ الصّحاح، الجوهري، مادة (صوغ)، ج 4، ص 1324.

² لسان العرب، ابن منظور، مادة (صوغ)، ج 8، ص 442.

³ المصباح المنير، ج 1 ص 352.

⁴ أقسام الكلام العربي من حيث الشكّل والوظيفة، ص 189.

⁵ الصيغ الثلاثية مجردة و مزيدة. اشتقاقاً ودلالة ص 88.

كما أخذت الصيغة تعريفاً آخر على أنّها: "تشكيلات صوتية متنوّعة تعرض للجذر الثلاثي (ف. ع. ل)، بإضافة الصوائت أو تكرار أحد أصواته لتأدية دلالات اللّغة المتنوّعة".¹

وبناء على ما تقدّم يتّضح جلياً أنّ للصيغة خصائص تمييزية، تميّزها عن غيرها من المفاهيم والمصطلحات اللّغوية الأخرى.

هذا عن تحديد مفهوم الصيغة الصّرفية في المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحيّ، أمّا عن اهتمام علماء العربية بها ودراساتها، فقد كان للصّرفين اهتمام واسع في هذا الباب، حيث كانت عنايتهم واضحة في دراسة الصّغ بنوعيتها الفعلية والاسمية على حدّ سواء، ومّا يبرز هذا الاهتمام لدى علماء النّحو والصّرف، ما جسّده سيبويه في كتابه تحت باب اصطلاح عليه: "باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات... وهو الذي يسمّيه النّحويون التّصريف".²

ومّا يزيد التأكيد على هذا الاهتمام لدى علماء العربية بدراسة الصّيغة تخصيصاً وعلم التّصريف عموماً، ما نجده عند ابن فارس الذي كان يعلي من شأن دراسة الصّغ، حيث يقول: "أمّا التّصريف فإنّ من فاته علمه فاته المعظم".³

ومن خلال هذا الاهتمام الواسع بدراسة الصّيغة في العربية، عدّ الكثير من الباحثين اللّغة العربية من اللّغات المحظوظة بتضمّنها لهذه الصّغ الصّرفية، وجه تحليلهم لذلك أنّ تلك الصّغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السّياق.⁴

وذلك لأنّ كلّ لفظ له معنى لغوي، وهو ما يفهم من مادّة تركيبه، ومعنى صيغته، وهو ما يفهم من هيئته، أي حركاته وسكناته وترتيب حروفه، لأنّ "الصّيغة اسم من الصّوغ الذي يدلّ على التّصريف في الهيئة لا في المادّة".⁵

2 . مفهوم التناوب الصّيغي

إنّ من المقرّر لدى علماء النّحو والصّرف أنّ الأصل في اللّغة العربية أن يكون لكلّ صيغة معنىّ معين، ولكنّ واقع هذه اللّغة وقدرتها على التّصريف في التراكيب المختلفة دعا إلى أن تجيء بعض الصّغ بمعنى بعضها الآخر، لتحقيق فائدة معنويّة، إذ يقع اللفظ موقِعاً ليس له أصل، فيقوم مقام ذلك الأصل ويكتسب صفاته من تأثر وتأثير، ودلالة ووظيفة، وإعراب وبناء،⁶ وهذا ما اصطلاح عليه علماء الصّرف: ظاهرة التناوب بين الصّغ. فما المفهوم الذي يحلّلون به هذه الظاهرة؟.

يرى الدارسون أنّ المقصود بمصطلح "التناوب بين الصّغ معناه: "أن تقوم صيغة بأداء الدور الدلالي المنوط بصيغة أخرى، أو هو بصيغة أخرى: أن تؤدّي صيغة معيّنة معنى صيغة أخرى، كأن يأتي اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل أو العكس.

¹ الصّغ الفعلية في القرآن الكريم (أطروحة)، ص 6

² الكتاب، سيبويه، ج4، ص 242، نقلاً عن: أثر الدلالات اللّغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، ص 379.

³ الصّاحي، ابن فارس، ص 143.

⁴ مناهج البحث في اللّغة - تمام حسّان - دار الثقافة - الدار البيضاء - 1407 هـ، ص 211.

⁵ الكلّيات لأبي البقاء الكفوي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1419 هـ، ص 994.

⁶ النيابة في الأبنية الصرفية: نهاد فليح 175 (بحث).

وهو ما يمكن لحة واستقراؤه في كثير من نصوص علمائنا القدامى الذين يقرون بإمكانية جريان هذه الظاهرة اللغوية، فأقوالهم الواردة في ذلك من الكثرة بمكان، إذ المتتبع لكتب اللغة وكتب التفسير مثلا يلحظ ورود هذه العبارات : (مجيء فاعل بمعنى مفعول)، والعكس أيضا، أو نقراً عبارة : (فعل بمعنى فاعل، أو مفعول)، وكذلك مجيء (فعل بمعنى فاعل، أو مفعول).¹ وغير ذلك من الأقوال التي كثيرا ما يوردها علماءنا القدامى، والتي أصبحت متداولة كذلك عند المحدثين.

ولعل المتأمل لكتب التراث النحوي والبلاغي وكتب التفسير التي عرضت للنص القرآني يرى إقرارا واضحا واهتماما بالغا بقضية التناوب بين الصيغ الصرفية من حيث المعنى والدلالة وتبرير ذلك عندهم "أن القلب الصربي صالح لأداء الدور الدلالي لقلب آخر، لأن فيه نوعا من المرونة والطوعية يجعله قابلا للاستعمالات المتنوعة، ويتجسد هذا الموقف بشكل جلي وبصورة خاصة عند مفسري القرآن الكريم، ويكون ذلك عندما يتعرضون لتفسير آية يمكن توجيه أصلها المقدر أو بنيتها التحتية بمعنى مختلف عما تحويه بنيتها الظاهرة."²

ويُعد تناوب الصيغ الصرفية جزءاً من ظاهرة أوسع هي (النيابة)، وهي : (ظاهرة نحوية تركيبية صرف، لارتباطها بسياق التركيب الجملي فلا نيابة في خارج السياق التركيبي الواردة الكلمات النابتة فيه، حتى النيابة بين الصيغ الصرفية، لا يمكن فيها فصل الصيغة التي نابت بعض أمثلتها عن أمثلة صيغة أخرى . عن السياق التركيبي الواردة فيه. فليست (فاعل) نابتة عن (مفعول) من حيث هي اسم فاعل من الثلاثي، وتلك اسم مفعول منه؛ وإنما لورودها في سياق تركيب معين)³

ومفاد هذا الكلام أن تناوب الصيغ محلّ دراستها في الظواهر الدلالية التركيبية، ولعل المتتبع للمؤلفات اللغوية، ولتلك التفسيرات التي صبّت جلّ اهتمامها للمعنى اللغوي في القرآن الكريم يجد أنّها قد تناولت ظاهرة تناوب الصيغ الصرفية في دلالاتها، مما يجعله يدرك أنّ الإدراك أن ورود ذلك الاقتراض بين الصيغ قد فرضه السياق النصّي تبعاً للمعنى المقصود.

وعليه يمكن القول إنّ علماء العربية عامّة، وعلماء التفسير خاصة قد تهبوا إلى هذا الأسلوب، الجدير بالعناية لما له من علاقة بالمعنى السياقي الذي يرد فيه، فمن علماء اللغة نذكر الفراء الذي نبّه في مؤلفاته إلى الغاية من هذا التناوب، إذ علّله بقوله: ((وذلك أنّهم يريدون وجه المدح أو الذمّ، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فعلاً مصرحاً لم يقل ذلك فيه؛ لأنك لا يجوز أن تقول للضارب: مضروب، ولا للمضروب: ضارب؛ لأنّه لا مدح فيه ولا ذمّ)).⁴

في حين عدّه ابن جني من أهمّ وسائل المبالغة، فلا تتحقق إلا به، قال: ((في المبالغة لا بدّ أن تترك موضعاً إلى موضع إمّا لفظاً إلى لفظ أو جنساً إلى جنس))⁵.

ويقول ابن جني في موضع آخر مبرزاً أهميّة وقوع هذه الظاهرة اللغوية وأنّ العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لفائدة اقتضت ذلك، إذ يقول في هذا الباب: "أما اختلاف صيغ الألفاظ فإنّها إذا نقلت من هيئة إلى هيئة كتنقلها

¹ التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، طه محمد الجندي، دار الكتب المصرية، 1998، ص 40.

² التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، طه محمد الجندي، ص 40.

³ ظاهرة النيابة في العربية : عبدالله صالح عمر 27.

⁴ معاني القرآن ، الفراء ج 3 / ص182.

⁵ الخصائص ابن جني ج 3 / ص46.

مثلا من وزن من الأوزان إلى وزن آخر، وإن كانت اللفظة واحدة، أو لنقلها من صيغة الاسم إلى صيغة الفعل، أو من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم انتقل قبجها فصار حسنا، وحسنها فصار قبجا.¹

ومن علماء التفسير البارزين الذين استوقفهم ورود ظاهرة التناوب بين الصيغ في كتاب الله العزيز، وكان لهم فيه آراء دلالية في أثناء دراساتهم اللغوية والنحوية والتفسيرية، وعبروا عنه بعدة عبارات منها: هذا بمعنى هذا، أو هذا فاعل بمعنى مفعول، أو هذا مفعول بمعنى فاعل، أو هذا فعيل بمعنى مفعول.... فمن هؤلاء محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير الذي لا يكاد يخلو من تنبيه أو تحليل لهذه الظاهرة البارزة في اللغة العربية عامة وفي القرآن الكريم تحصيما.

وقد قام البحث باختيار نماذج أوردها الطاهر بن عاشور في مؤلفه من خلال تحليله لقضايا الاشتقاق المختلفة في القرآن الكريم كاسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة. ثم سيعمل على إبراز فوائدها ودلالاتها التي تؤدّيها داخل التراكيب والسياقات القرآنية المختلفة، من خلال تحديد ذلك الافتراض والتغير الذي يجري بين الصيغ الاشتقاقية المختلفة. وإبراز ما يحدثه هذا التناوب من تأثير في المعنى القرآني وتوجيهه.

3. قراءة تحليلية لبعض النماذج التي أوردها صاحب: "التحرير والتنوير" في قضية التناوب الصيغي بين المشتقات.

لقد تنبّه العلماء العرب - كما سبقت الإشارة إليه - إلى هذا الأسلوب، واستوقفهم وروده في كتاب الله العزيز، وكان لهم آراء دلالية في أثناء دراساتهم اللغوية والنحوية والتفسيرية، وعبروا عنه بعدة عبارات منها ما عبّر به صاحب "التحرير والتنوير" في تفسيره، حيث كان له جهد مثمر في الإشارة إلى تناوب الصيغ، والتي كان يتبعها غالباً بالترجيح لآرائه التفسيرية في توجيه المعنى القرآني، ويمكن إيجاز آرائه بما يأتي :

1.3. فعيل بمعنى فاعل :

من المقرر لدى علماء الصرف أنّ الأصل في الصفة المشبهة أنّها وضعت للدلالة على ثبوت نسبة الحدث الذي تتضمنه إلى موصوفها، ولكنها قد تجيء في الاستعمال مجردة عن غير معناها الوضعي، والذي يلاحظ على الكثير من أوزان الصفة المشبهة أنّها قد تستعمل بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، ومن ذلك: صيغة (فعليل) فهي من الصيغ التي تشتهر بها الصفة المشبهة، فلفظة كرم صياغتها على وزن فعيل، و هي تدلّ على صفة لازمة في الأغلب لأصحابها ثابتة فيهم، كما يمكن أن ترد صيغة (فعليل) بالإضافة إلى الصفة المشبهة، تحت مسمى مبالغة اسم الفاعل إذا ما أريد بها الدلالة على التكثير، نحو: رحيم وقدير، ومن تلك المواضع التي تخرج فيها عن وضعها الاستعمالي الأصلي إلى دلالات صيغ أخرى أن ترد على المثال الآتي:

في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ ۙ ﴾².

قال ابن عاشور : "والخليفة في الأصل الذي يخلف غيره أو يكون بدلا عنه في عمل يعمله، فهو فعيل بمعنى فاعل، والتاء فيه للمبالغة في الوصف كالعلامة، والمراد من الخليفة هنا إما المعنى المجازي وهو الذي يتولى عملا يريد المستخلف مثل الوكيل والوصي...³ ". وقد حلل ابن عاشور كلمتي : خليفة وجاعل ليتوصل إلى فهم معنى الآية الكريمة، من خلال تحديد وزنها، ومعنى

¹ الخصائص، ابن جني، ج 1، ص 417-418.

² سورة البقرة : الآية 30.

³ التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور ج 398/1 . و مختصر تفسير الخازن ج 1/ص 23.

هذا الوزن بقوله : فهو فعيل بمعنى فاعل، وهي من الأوزان الذي ترد فيه الصفة المشبهة مراداً بها اسم الفاعل، وقد أجرى ابن عاشور هذا التناوب بين الصيغتين على هذا التوجيه مراعاة للجانب السياقي الذي يفرضه المعنى القرآني¹. حيث وصل لتحديد المراد من هذه الكلمة في السياق²، فقد احتمل فيها وجهين:

أ - المعنى المجازي أي : خليفة الله، وليس بحقيقة لأن الله لم يكن حالاً في الأرض.

ب - المعنى الحقيقي : إذا صحّ كون الأرض معمورة قبل آدم، ثم نسب هذا الرأي إلى أساطير اليونان والفرس، ثم قال : وكل هذا ينافيه سياق الآية، فإن تعقيب ذكر خلق الأرض ثم السموات بذكر الخليفة دليل على جعل الخليفة أول الأحوال على الأرض. فالخليفة هنا هو الذي يخلف صاحب الشيء في التصرف في مملوكاته، ولا يلزم أن يكون المخلوف مستقراً في المكان من قبل، فالخليفة آدم وخلفيته قيامه بتنفيذ مراد الله تعالى فيها.

ومّا أكّد به ابن عاشور أنّ صيغة (فعيل في هذه الآية مراداً بها صيغة فاعل) - هو ربطه لهذه الكلمة بما قبلها بقوله : في قوله " جاعل " اسم فاعل(6) للزمن المستقبل لأن وصف الخليفة لم يكن ثابتاً لآدم ساعتئذ. فنفي عدم الثبوت الذي هو من الخصائص الدلالية للصفة المشبهة وربط قوله: " خليفة" باسم الفاعل (جاعل) الذي يحمل الدلالة الزمنية الاستقبالية، يرجح ما ذهب إليه "ابن عاشور" من تأكيد صحة التناوب الحاصل في هذه الآية والذي عبّر عنه بقوله: (فعيل بمعنى فاعل).

وقد أورد ابن عاشور أمثلة كثيرة في تفسيره حول وقوع صيغة فعيل بمعنى فاعل والتي نذكر ما ورد منها على سبيل التمثيل لا الحصر: - في قوله تعالى: ﴿بديع السموات والأرض﴾:

فصيغة (بديع) في هذه الآية - بحسب توجيه ابن عاشور - وردت بمعنى (مبدع).

- في قوله تعالى: ﴿ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من وليّ ولا نصير﴾:

فكلّ من صيغتي (وليّ)، و(نصير)، وقعتا بمعنى (الحافظ)، و(الناصر).

- في قوله تعالى: ﴿قل بل ملّة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين﴾:

فصيغة (حنيف) في الآية وقعت بمعنى (المائل عن الشرك).

- في قوله تعالى: ﴿وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم﴾:

فصيغة (حلائل) وهي جمع حليلة وقعت بمعنى (الزوجة لأنّها تحلّ معه بحسب ما يراه ابن عاشور).

- في قوله تعالى: ﴿وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً﴾:

فصيغة (نقيب) وقعت في هذه الآية بمعنى (المبتعث) أو المبعوث. فهذه إذن بعض الأمثلة التي أوردتها ابن عاشور في هذا الباب وهناك أمثلة أخرى كثيرة لا يسع البحث إحصاؤها.

2.3. فعيل بمعنى مفعول¹: كما سبقت الإشارة إليه، فإنّ الأصل في صيغة (فعيل)، إمّا أن تكون من الأوزان الخاصة بالصفة المشبهة إذا دلّت على الثبات واللزوم، وإمّا أن يكون مراداً بها المبالغة في اسم الفاعل إذا أريد بها الكثرة، إلّا أنّها قد تخرج من الدلالة على الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل إلى الدلالة على صيغة مفعول، وهذا ما توضّحه الأمثلة التالية:

¹ الدر المصون، السمين الحلبي ج 1/ص116، و الوصف المشتق في القرآن، عبد الله الدائم، ص 175.

² الدر المصون ج 1/253.

في قوله تعالى : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾².

قال ابن عاشور : " و (النبيئين) جمع نبيء وهو فاعيل بمعنى مفعول مشتق من النبأ وهو الخبر المهم،... فهو رسول فكل رسول نبيء... والمراد بالنبيين هنا خصوص الرسل منهم بقرينة قوله بعث وبقرينة الحال في قوله : مبشرين ومنذرين...³.

ومما تقدّم يلاحظ أنّ ابن عاشور قد تّبّه على وزن الصيغة والتناوب الحاصل فيها من خلال انتقال الوزن من التعبير عن الصفة المشبهة إلى الدلالة على اسم المفعول، لأنّ النبي هو الذي أوحى إليه في الأصل، وهذا ما أوضحه ابن عاشور مستطردا في الكلام بالتفريق بين الصيغ المتشابهة في المعنى كقضية النبي والرسل، مع مراعاته لعنصر السياق دائما معتمدا على القرائن اللفظية والحالية. بالإضافة إلى استعانتها بمعنى آية أخرى في موضع آخر، باعتبار أنّ القرآن يفسر بعضه بعضا.

وقد أورد صاحب التحرير والتنوير في تفسيره أمثلة كثيرة وقعت فيها صيغة (فعليل) بمعنى (مفعول)، ومن تلك الأمثلة نذكر: - قوله تعالى: ﴿ قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل ﴾:

فلفظة (وكيل) وقعت في سياق هذه الآية بمعنى (مفعول) أي موكول إليه.

- في قوله تعالى: ﴿ وسيصلون سعيرا ﴾:

فلفظة (سعير) في الآية وردت بمعنى (مفعول) أي مسعرة وملتهبة.

- في قوله تعالى: ﴿ قالوا سبحانك أنت وليّنا من دونهم ﴾:

فلفظة (وليّ) ذكر فيها ابن عاشور وجهين، ثانيهما أنّها قد ترد بمعنى (مفعول)، أي الموالى بفتح اللام.

- في قوله تعالى: ﴿ فلا صريخ لهم ولا يُنقذون ﴾:

فلفظة (صريخ) تحمل وجهين بحسب توجيه ابن عاشور، ثانيهما أنّ ترد بدلالة المفعول أي بمعنى (المغيث). بالإضافة إلى أمثلة كثيرة ليس موضوع البحث استقرارها وإحصاؤها.

3.3. فُعْلة بمعنى مفعول⁴:

إنّ الأصل في وزن (فُعْلة) قد يرد مرادا به الصفة المشبهة ، كما قد يراد به المبالغة ،على اعتبار أنّ أوزان كلّ من هذين النوعين من أنواع المشتقات لا يخضع للقياس فأكثره سماعي في كلام العرب، إلّا أنّ هذه الصيغة (فُعْلة) بضمّ الفاء قد تخرج عن وضعها الأصلي إلى معاني صيغ المشتقات الأخرى ، ومن أمثلة ذلك ورودها بمعنى المفعول:

في قوله تعالى : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ﴾⁵.

قال ابن عاشور : " والعرضة اسم على وزن الفُعْلة وهو وزن دال على المفعول كالفُبْضة والمُسْكة والهزْأة، وهو مشتق من عَرَضَه إذا وضعه على العُرْض أي الجانب، ومعنى العَرْض هنا جعل الشيء حاجزا من قولهم عَرَض العود على الإناء فنشأ عن ذلك إطلاق العُرْضة على الحاجز المتعرض. " ¹.

¹ الدر المصون ج1/ص116، والوصف المشتق في القرآن ص 286.

² سورة البقرة : 213.

³ التحرير والتنوير ج 2/ص 306 .

⁴ الوصف المشتق في القرآن ، عبد الله الدّام /ص 258، ومعاني الأبنية ، فاضل صالح السامرائي ، ص 59.

⁵ سورة البقرة : 224.

من خلال ما تقدّم يتّضح أنّ ابن عاشور قد وظّف معنى الصيغة وما تدلّ عليه في فهم الآية الكريمة، بدءاً بتحديد نوعها، ووزنها، ثم دلالة هذا الوزن، مع الحرص على بيان اشتقاقها، فذكر أنّها مشتقة من عَرَضَهُ، ثم أكمل حديثه في توضيحها، فحاء بنفس كلام الزمخشري، ثم استشهد بشاهده الشعري². وما يلاحظ عليه في كلّ مرّة أنّه لا يهمل المعنى السياقي، بل تجده شديد الحرص على مراعاة السياق، فقد ربط هذه الكلمة بما قبلها وبعدها، بقوله: أي لا تجعلوا اسم الله معرضاً لأيمانكم. وهنا يبرز تأثير المعنى القرآني في توجيه الجانب اللغوي، وتحديدًا في انتقال تلك الدلالات بين مختلف الصيغ الصرفية.

وقد واصل ابن عاشور تعليقه لهذا الانتقال الدلالي بين صيغتي (فعل) و (مفعول) من خلال ربطه بين دلالة الكلمة (من عَرَضَهُ)، ودلالة الصيغة (بمعنى مفعول) - في كلمة (معرضاً) التي في عبارته السابقة - ليتوصل للمعنى المراد من الآية القرآنية. فالصواب بحسب ابن عاشور، أن يقال: معرضاً لأيمانكم، لأننا لو أردنا الربط هنا فسيكون المفعول مشتقاً من الدلالة المعجمية للكلمة وهي ثلاثية فحقه أن يكون وزنه مفعولاً أي معرضاً، لا معرضاً لأن معرضاً اسم مفعول من غير الثلاثي (عرض).

فالفارق في دلالتها كالتالي: عَرَضَ الشيءَ يَعْرِضُ واعتَرَضَ: انتصب ومنع وصار عارضاً كالخشب المنتصب في الطريق تمنع السالكين سلوكها³.

أما عَرَضْتُ الشيءَ: أي جعلته عريضاً. والعَرَضُ خلاف الطول⁴.

والملاحظ على هذه الصيغة أنّها لم يورد ابن عاشور ذكرها، إلا في مواضع قليلة من تفسيره، ومنها هذا الموضع المذكور في الآية السابقة.

4.3. فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ⁵:

تتوارد المعاني الصرفية على الصيغ النائية عن اسم الفاعل وعلى صيغ مبالغته، على نحو ما مرّ في تواردها على صيغته، فقد تخرج أمثلة المبالغة عن دلالة أوزانها التي يُراد بها التعبير عن الكثرة، إلى معاني الصيغ الصرفية الأخرى كالدلالة على معنى اسم المفعول، ومن تلك الصيغ التي قد ترد بمعنى المبالغة صيغة (فعل)، كما ذكر علماء اللغة أنّ هذه الصيغة تستخدم في أنواع عديدة من المشتقات، فبالإضافة إلى صيغ المبالغة، قد ترد بمعنى الصفة المشبهة أو بمعنى المصدر وغيرها، وذلك يختلف باختلاف السياقات التي ترد فيها، وهو ما يُوضّحه المثال التالي:

في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمُ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾⁶.

قال ابن عاشور: "والرسول المرسل فهو فَعُولٌ بمعنى المفعول مثل دُئُول"¹.

¹ التحرير والتنوير، ج 2/ص 377.

² الدر المصون، السمين الحلبي ج 2/ص 425

³ اللسان العرب، ابن منظور: ج 6/ص 180.

⁴ المصدر السابق ج 6/ص 178. وكذلك وردت (فُعلة بمعنى المفعول) في التحرير والتنوير انظر: "الأمة" ج 1/ص 721.

⁵ دراسات لأسلوب القرآن، عبد الخلق عزيمة ج 6/ص 476، ومعاني الأبنية ص 60، والوصف المشتق في القرآن ص 263.

⁶ البقرة: 151.

وقد حلل ابن عاشور هذه الكلمة ليبيّن التحوّل الصّريّ الحاصل في صيغة (فعل) التي وردت في هذه الآية بمعنى مفعول: ففي قوله الرسول بمعنى المرسل فهو يربط بين دلالة الكلمة (الإرسال)، ودلالة الصيغة (مفعول). ومن خلال ذلك الربط بين الدّالّتين ينتقل إلى تحديد وزن الصيغة، ومعناها بقوله: فهو فَعُول بمعنى المفعول. وما ذهب إليه ابن عاشور في توجيهه لوزن الصّيغة بهذا المعنى هو رأي له تبريره من خلال ما قدّمه في تحليله، كما نجد من العلماء من يقرّر في هذه الصّيغة (صيغة فَعُول) أنّها تستعمل في عدة وجوه: مصدر أو اسم غير مصدر أو صفة. كقول سيّويه عند حديثه عن تكسير الأسماء التي على وزن (فَعُول): "وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنهم يجمعونه على (فعائل) كعجوز وعجائز². حيث أشار إلى وقوع (فَعُول) اسماً أو صفة.

أما الصفة من "فَعُول" فيحتمل كونها: مبالغة - صفة مشبهة - مفعولاً - فاعلاً، حسب ما يفهمه المفسر من سياق الآية وهذا ما فعله ابن عاشور عند تفسيره للآية الكريمة. فكلمة "رسول" في القرآن جعلها ابن عاشور بمعنى المفعول، بينما نجد الزمخشري في آية أخرى احتمل فيها وجهين: بمعنى المفعول أو المصدر³، والطبري جعلها مصدراً⁴، و سيّويه احتمل فيها وجهين: المبالغة أو الصفة، فقال: "وتقول: أعبد الله أنت رسول له، ورسوله، لأنك لا تريد بفعل ها هنا ما تريده في ضروب، لأنك لا تريد أن توقع منه فعلاً عليه، وإنما هو بمنزلة قولك: أعبد الله أنت عجز له... فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة غلام وعبد⁵."

وقد أكّد ابن عاشور رأيه في توجيهه لهذا الوزن الصّيغي من خلال ذكره نظيراً في القرآن الكريم لفَعُول بمعنى مفعول وهي كلمة (ذلول)، إلا أنه لم يذكر الآية التي وردت فيها، لأن معنى الصيغة يخضع لسياق الآية، فإذا كان لمعنى الصيغة عدة احتمالات، فالسياق يحدد المراد منها.

وعلى الرّغم من تبرير ابن عاشور لرأيه اللّغوي في تفسير الآية السّابقة وتعصيد كلامه بتوجيه كلمة (ذلول) التي هي على وزن (فَعُول) وحملها على معنى مفعول إلا أنّ من العلماء من يوجّهها ويحملها على احتمالات أخرى، وذلك بحسب تحليل كل واحد منهم لسياق الآية ففي قوله تعالى: ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً﴾⁶:

وهي الآية التي أخذ منها ابن عاشور الكلمة التي استدلّ بها على رأيه، حيث اختلف العلماء في تحديد معنى صيغة "فَعُول" المراد هنا، فقد جعلها ابن عطية⁷ بمعنى المفعول، وجعلها الزمخشري والزجاج للمبالغة. قال الزمخشري: "المشي في منابها مثل لفرط التذليل ومجاوزته للغاية"⁸، وقال الزجاج: معناه سهل لكم السلوك في جبالها، فإذا أمكنكم السلوك في جبالها فهو أبلغ

¹التحرير والتنوير ج 2/ص48.

²الكتاب، سيّويه ج 4/ص111.

³الكشاف، الزمخشري ج 3/ص232.

⁴قال الطبري: "لأنه أراد به المصدر من أرسلت، يقال: أرسلت رسالة ورسولا". جامع البيان ج 11/ص65.

⁵الكتاب، سيّويه ج 1/ص173.

⁶الملك: 15.

⁷المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية ج 5 ص 341، قال: والذلول فعول بمعنى مفعول، أي: مذلولة، فهي كركوب وحلوب."

⁸الكشاف، ج 4/ص440.

التدليل¹. ومن هذه التوجيهات اللغوية التي قدمها هؤلاء اللغويون ومنهم ابن عاشور يتضح جلياً الأهمية الكبرى التي تشكّلها معاني الصيغ الصرفية في توضيح المعنى القرآني بشكل عام، وهو ما يجسده ابن عاشور دائماً في تحليله لآرائه اللغوية في التفسير القرآني، وما فعله في تحليل الآية السابقة لأبرز بيان على كثرة عنايته بالسياق، ذلك أنه ربط هذه الصيغة بما قبلها وبعدها - في قوله: " جعل رسولهم فيهم ومنهم... فالرسول يكلمهم بلسانهم فيفهمون جميع مقاصده ".

والملاحظ أنّ المواضع التي وقعت فيها صيغة (فعل) بمعنى (مفعول) قليلة أو تكاد تكون نادرة، مقارنة بالمواضع التي وقعت فيها بمعنى فاعل فهي كثيرة في تفسير التحرير والتنوير ومن تلك الأمثلة:

- قوله تعالى: ﴿فإنهم عدوّ لي إلا رب العالمين﴾:

لفظة (عدوّ) وقعت بمعنى (المبغض)، فهي من جيء (فعل) بمعنى (فاعل).

- وفي قوله تعالى في موضع آخر وباللفظ نفسه: ﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدوّ إلا المتقين﴾.

- في قوله تعالى: ﴿والله شكور حلیم﴾:

لفظة (شكور) وردت بدلالة (فاعل) على اعتبار أنّها تحمل معنى (المنعم، والمتفضل).

5.3. فعيل بمعنى الدلالة على المبالغة أو بمعنى مفعول:

ذكر سابقاً أنّ صيغة فعيل قد تستعمل يراد بها الصفة المشبهة، وقد يراد بها المبالغة في اسم الفاعل في مواضع أخرى، إلّا أنّها قد تخرج عن هذه المواضع الأصول إلى حمل معاني صيغ صرفية أخرى، على غرار ما ذكر آنفاً من دلالتها على معنى اسم الفاعل، فقد تحتل معنيين في مثال واحد وذلك بحسب توجيه المعنى السياقي الذي وردت فيه، والمثال الآتي يوضح ذلك:

في قوله تعالى: ﴿ولا تيمّموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخديه إلا أن تغمضوا فيه واعلموا أنّ الله غنيّ حميد﴾ ضعفت.

حميد ضعفت.

قال ابن عاشور: " أي : غني عن صدقاتكم التي لا تنفع الفقراء، أو التي فيها استساعة الحرام. حميد، أي شاكراً لمن تصدّق صدقة طيبة... "3.

وقد حلّل ابن عاشور هذه الصيغة للوصول إلى المعنى القرآني من خلال ذكره لاحتمايين صرفيين فيها، إلّا أنّه قد خالف المنهج الذي أُلّف عنه فلم يبدأ بتحديد وزن الصيغة والجانب الاشتقاقي فيها، إنّما عرّج مباشرة على توضيح المعنى العام من خلال سياق الآية، ثمّ حلل كلماتها كلمة كلمة. ثمّ انتقل بعد ذلك إلى تحديد دلالة الصيغة (صيغة حميد) على وزن (فعل)، بقوله: للمبالغة، أي شديد الحمد، لأنه يثني على فاعلي الخيرات، فلفظ حامد اسم فاعل وحميد مبالغة له، وقد بنى الصيغة على الصفة المشبهة فعيل، فهي وإن لم تكن من باب الصفة المشبهة الصرفي إلا أنّها تدل على كونها صفات ثابتة في الموصوف مع إرادة المبالغة في هذه الصفة، لأن حميد من الصفات الثابتة لله سبحانه. هذا الاحتمال الأوّل الذي قدّمه ابن عاشور.

¹ معاني القرآن، الزجاج، ج5/ص196.

² البقرة: 267.

³ التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج3/ص58.

أما الاحتمال الآخر : وهو أنّها بمعنى مفعول أي (محمود)، قال: أي فتخلقوا بذلك لأن صفات الله تعالى كمالات. وكما -سبق وأن أشرنا في التحليلات السابقة، أنّ ما يقدمه صاحب التحرير و التنوير ما هو إلا توجيه من التوجيهات اللغوية في التفسير قد يترجح في كثير من الأحيان -لما يقدمه ابن عاشور من أدلة قوية تجعله في طبيعة التوجيه الصحيح للمعنى القرآني، وقد يكون رأيه واحدا من الآراء التي لها وجاهتها مما يحقق له علماء التفسير ويذهبون فيه مذاهب شتى، فصيغة (فعل)، في هذه الآية لها توجيهات واحتمالات تفسيرية مختلفة : فهي تحمل عدة معان¹ : (مبالغة، و صفة مشبهة ،و بمعنى فاعل، و بمعنى مفعول، و غيرها)، والمعنى المراد منها هو ما يناسب سياق الآية. فالطبري وابن عطية جعلها² هنا بمعنى مفعول، والسمين احتمل فيها وجهين، فقال: "يجوز أن يكون بمعنى فاعل، وأن يكون بمعنى مفعول، كما أنه يكون شاكر ومشكور"³ والصواب في هذه الآية ما قاله ابن عاشور من أنّها تحمل الوجهين : (للمبالغة أو بمعنى مفعول)، لأن كليهما يناسب معنى سياق الآية، فلا مانع من تعدد أوجه الاحتمالات إن لم تخالف السياق، كما فعل ابن عاشور والسمين.

ومّا يعضد ابن عاشور به كلامه ويحاول ترجيح احتمال الأول وهو وقوع فعيل في هذه الآية إنّما هو للمبالغة، ما يورده في موضع آخر⁴ : أن هناك من أنكر كون "فعل" للمبالغة، وهو يشبها. والصواب رأيه، إذ المتبّع لكلام المتقدمين وعلى رأسهم شيخ النحاة (سيبويه) يلحظ الإقرار بإثبات ذلك حيث قال: "وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء (فاعل)،... لأنه يريد أن يُحدّث عن المبالغة. فمما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى : فعول،... و قد جاء فعيل كرحيم..."⁵ فما يفهم من كلام سيبويه أنّ صيغة "فعل" قد ترد في صيغ المبالغة، وصيغته قليلة. وقد وافقه أبو حيان على كون (فعل) معدولا بها عن (فاعل) بقوله: ("فعل" محول من "فاعل" للمبالغة)⁶.

6.3. فاعل بمعنى مفعول:

إنّ الصيغ الوضعية لاسم الفاعل، إنّما تؤدّي دلالة من وقع منه الفعل حدوثا لا ثبوتا، ولكن اسم الفاعل قد لا يحافظ على دلالاته الوضعية، عندما يستعمل في التصوص، فمن دخول المعاني الصرفية على صيغ اسم الفاعل مجيئه بمعنى اسم المفعول: في قوله تعالى: ﴿وخلق الجنّ من نار﴾⁷

قال ابن عاشور: "... و المارج هو المختلط وهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول مثل: دافق، وعيشة راضية، أي خلق الجنّ من خليط من نار، أي مختلط بعناصر أخرى إلا أنّ النار أغلب عليه، كما كان التراب أغلب على تكوين الإنسان مع ما فيه من عنصر النار وهو الحرارة الغريزية، والمقصود هنا هو خلق الإنسان بقريئة تذييله بقوله: "فبأي آلاء ربّكما تكذبان"، وإنّما قرّن بخلق

¹ الدر المصون، السمين الحلبي ج 1/ص116، والوصف المشتق /ص 277.

² جامع البيان، الطبري ج3/ص87، والمحرر الوجيز ج 1/ص 363.

³ عمدة الحفاظ، السمين الحلبي ، ج 1/ص 520.

⁴ التحرير والتنوير ج 1/ص 450 "العليم".

⁵ الكتاب ج 1 ، /ص 164.

⁶ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ج 1/ص 79.

⁷ سورة الرحمن: 15

الجانّ إظهاراً لكمال النعمة في خلق الإنسان من مادةٍ لينة قابلة للتهديب والكمال وصدور الرفق بالموجودات التي معه على وجه الأرض¹

يتّضح من التحليل الذي قدّمه ابن عاشور أنّه لا يخرج عن المنهجية التي يحاول الوصول بواسطتها إلى تبين المعنى القرآني، فهو دائماً يربط بين دلالة الصيغة الصرفية والوزن الذي وردت به، ففي كلمة "مارج" حاول الربط بينها وبين الدلالة التي تؤدّيها في التركيب، فعلّل وقوعها على زنة اسم الفاعل، لكنّ المراد من دلالتها هو اسم المفعول، على اعتبار أنّ معنى المارج هو المختلط، ثمّ برّر صحّة ما ذهب إليه بإيراد أمثلة من دون الإشارة إلى الآيات التي أخذت منها وذلك لاشتهار معناها عنده، ومنها قوله: مثل دافق، وعيشة راضية، إذ المعنى مشترك بين مارج ودافق وعيشة راضية، فعلى الرغم من ورودها بزنة اسم الفاعل إلا أنّ المعنى الدلالي الذي تدلّ عليه هو زنة اسم المفعول، وذلك بدلالة السياق: فالدافق معناه المتدقّق، والراضية معناها المرضية، ومن هنا حصل التناوب بين صيغة الفاعل والمفعول في قوله تعالى: ﴿وخلق الجانّ من مارج من نار﴾

لأنّ السياق الذي يجري فيه المعنى التفسيري لهذه الآية يفرض هذا التحول بين الصيغتين ويبرّر الانتقال الدلالي من الفاعلية إلى المفعولية، وذلك بحمل (المارج معنى المختلط بعناصر أخرى)، وهو ما يؤكّد عليه ابن عاشور في كلّ مرّة من أنّ هذا التغيّر والاقتراض الحاصل بين الصيغ الصرفية المختلفة يؤثّر تأثيراً مباشراً في توجيه المعنى القرآني.

7.3. نيابة المصدر عن المشتق :

الأصل في العربية أن يكون الوصف بالمشتق ولكنّ هذا الأصل قد يُترك ويؤتى بالمصدر نعتاً إذا بولغ في الوصف، فيقولون: رجلٌ عدلٌ ورضاً، وزورٌ وضيّفٌ، بمعنى عادلٌ ومُرَضٍ وزائرٌ ومُضافٌ².

وقد وقف اللغويون والنحويون العرب عند هذه الظاهرة، فعلّلوا جواز هذا التناوب بخلوّ المصدر من الدلالة على معنى الذات، ذلك المعنى الذي يُسوِّغ أن يجعل منه وصفاً لاسم الذات³. ولكنهم اختلفوا في تأويل المصدر الموصوف به، فرأى الكوفيون أنّه مطّرد على التأويل باسم الفاعل أو اسم المفعول، على حين رأى البصريون اطّراده بتقدير مضاف، ففي قولهم: رجلٌ عدلٌ، قدّروه ذو عدلٍ⁴.

والوصف بالمصدر له بُعد دلالي حدّده ابن جني فقال: ((فلائّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه))⁵ فيوصف بجنس الفعل أجمع مُبالغة وتوكيداً⁶.

وقد وقف ابن عاشور عند هذه الظاهرة أيضاً في أكثر من موضع في تفسيره، فمن ذلك

في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾¹.

¹ التحرير والتنوير، ج 27، /ص 245.

² الكتاب ج 4/ص 44، والمقتضب، المراد ج 4/ص 304، والخصائص، ابن جني ج 2/ص 204، وشرح الفصيح: ابن درستويه /ص 115.

³ الوصف بالمصدر: أحمد عبد الستار الجوّاري /ص 7(بحث).

⁴ معاني القرآن للفراء ج 2 /ص 32، والمقتضب ج 3/ص 230، واثلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي /ص

74.

⁵ لخصائص ج 3/ص 259.

⁶ معاني النحو ج 1 /ص 209.

قال ابن عاشور: "... ويجوز عندي أن تكون (فتنة) مصدرًا بمعنى اسم الفاعل؛ أي لا تجعلنا فاتنين، أي سبب فتنة للذين كفروا، فيكون كناية عن معنى لا تغلب الذين كفروا علينا واصرف عنا ما يكون به اختلال أمرنا وسوء الأحوال كيلا يكون شيء من ذلك فاتنا، الذين كفروا، أي مقويًا فتنتهم، فيفتنوا في دينهم، أي يزدادوا كفرا وهو فتنة في الدين، أي فيظنوا أننا على باطل وأهم على حق..."²

نلاحظ في هذا المثال الذي ذكره ابن عاشور أنّ هناك حالات يخرج فيها التناوب عن القاعدة الأصل وهو جريانه بين المشتقات المعروفة، إذ قد ينوب المصدر عن الوصف المشتق أيضا وهو (اسم الفاعل) - كما في هذا المثال -، ومرّد هذا العدول أيضا، إنّما يرجع إلى المعنى السياقي الذي تُفسّر به الآية، فالمصدر وهو (فتنة) إنّما وجّه بمعنى (اسم الفاعل) لأنّه هو الذي ناب في الأصل عن هذا الوصف، وهذا ما يبرّزه السياق، لأنّ المعنى - كما يقول ابن عاشور: "لا تجعلنا فاتنين، وقد استطرّد ابن عاشور في تعليل صحّة هذا المعنى وقد ذكرنا ذلك في تفسيره المنقول سابقا حول هذه الآية، وبناء على ما تقدّم يبقى توجيهه وتحول معنى الصيغة في القرآن الكريم مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمعنى العام الذي تفسّر في ظلّه الآية القرآنية ككلّ".

خاتمة

لقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من خلال تخصيصه في مجال التفسير القرآني وتحديدده عند أحد أعلامه وهو محمّد الطاهر بن عاشور، والذي دار محوره حول ظاهرة التناوب الصيغي، ومنهجية ابن عاشور في تحليله لها، تمّ التوصل إلى أنّ ثمة صيغ صرفية وردت في القرآن الكريم بأوزان مختلفة، لاختلاف دلالاتها، لكنّ ذلك لا يكون مطّردا في جميع التراكيب التي تقع في إطارها، إذ قد يحصل في سياقات معيّنة تحوّل معنى الصيغة من الأصل الذي بنيت عليه إلى معنى آخر يتطلّب ذلك السياق، وقد كثر ورود هذه الظاهرة الصرفية من خلال ما عاينه ابن عاشور في تفسيره. كما قد خلص البحث إلى إبراز قيمة وأهميّة دراسة التناوب الحاصل بين الصيغ الصرفية والتي تقع بين المشتقات تحديدا، إذ من خلالها تتوضّح العلاقة بين الصيغة والدلالة، وكذا تأكيد ذلك الترابط القويّ بين مستويات اللغة وعناصرها الداخليّة من جهة وعلاقة ذلك بالسياق والمقام من جهة أخرى، وهذا ما لمسناه عند صاحب التحرير والتنوير.

كما أقرّ البحث أنّ اللّغة العربية عامّة ولغة القرآن الكريم خاصّة تتوسّع في توظيف الصيغ الصرفية من خلال علاقة التناوب أو التجاذب وذلك لإفادة معانٍ متعدّدة غير معانيها الأصليّة التي وُضعت لها، وهو ما يمكن عدّه أحد العوامل التي تكسب اللّغة خاصيّة المرونة والاتّساع والاهتمام الواسع بالمعنى والتنويع في الأساليب.

¹ سورة الممتحنة: 05 .

² التحرير والتنوير، ج 28، ص 148.

قائمة المصادر والمراجع

01. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
02. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تحقيق علي محمد عوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1994
03. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، 1988
04. أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - 1407 هـ
05. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، 1420 هـ.
06. أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، معاني القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الإصدار الأول 2016،
07. أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ت عبد الجليل عبده شلي، 2007 م
08. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - 1422 هـ.
09. أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت.
10. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج الخامس دار العلم للملايين بيروت - لبنان.
11. أيوب بن موسى الحسيني القزويني الكفوي، أبو البقاء الحنفي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419 هـ.
12. تمام حستان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة - الدار البيضاء - 1407 هـ
13. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م.
14. طه محمد الجندي، التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل، دار الكتب المصرية، 1998.

15. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م
16. عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث ، القاهرة
17. عبد الله الدائم ، الوصف المشتق في القرآن الكريم، مكتبة التوبة للنشر والتوزيع، الرياض ، ط1 ، 1900 م،
18. عبد الله صالح عمر، ظاهرة النيابة في اللغة العربية ، سلسلة أطروحات جامعية 1 دار حضر موت للدراسات والنشر ، المكلا، ط 1 ، 2010م
19. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، ط 1 ، الأردن ، 2000 م
20. فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية ، دار عمار للنشر ، ط 2 ، 2007 م
21. محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، التحرير و التنوير، الدار التونسية للنشر تونس، 1984
22. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
23. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - 1414 هـ
24. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة - مصر 1994